مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي " الدول العربية أنموذجاً "
اسم الكاتب: ارجوان يونس حسين الشيخ علي، بشار احمد العراقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3770
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 134
June 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: AL Sheekh Ali, Arjwan Y. H., AL-Iraqi, Bashar A. (2022)."The impact of financial openness in indicators of the banking sector development "Arab countries as a model"
. ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*134*), 89 -107 , https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Financial Openness in Indicators of the Banking Sector Development "Arab Countries as a Model"

Arjwan Y. H. AL Sheekh Ali[1] , Bashar A. AL-Iraqi [2]
[1&2]University of Mosul, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences – Iraq

Corresponding author: Arjwan Y. H. Al-Sheekh Ali, University of Mosul, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences - Iraq

arjwanyounis@gmail.com

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.1970.174702

Article History: *Received*: 14/9/2021; *Revised*: 22/9/2021; *Accepted* 29/9/2021; *Published*: 1/6/2022.

Abstract

The study aims to try to reach a diagnosis of the mechanism of the impact of financial openness on the indicators of the banking sector development (Depth BD, Stability BS, Access BA), as well as building a quantitative model capable of estimating the nature of the effects and their interpretation that can be practiced by financial openness in the indicators of the banking sector development in the Arab countries (Algeria, Bahrain, Egypt, Jordan ,Kuwait, Lebanon, Morocco, Oman) for the period 1996-2019, adopted the methodology of what is known as the pooled regression model (PRM), the fixed-effect model (FEM) and the random effect model (REM) based on the Balanced Panel Data, and the study found that financial openness exerts a positive impact on the three indicators of the banking sector development, represented by the liquid liabilities index relative to GDP (LL), which expresses banking depth (BD), the Z-score index, which expresses banking stability (BS), and the concentration index. Banking (the proportion of banking assets held by the first five banks) (CO), which expresses access to banking services (BA), so liberal policies that support its positive impact on the banking sector development indicators should be adopted.

Key words:
Financial Openness, Banking Sector, Indicators of Banking Sector Development.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٤))،
حزيران ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الشيخ علي، ارجوان يونس حسين، العراقي، بشار احمد (٢٠٢٢). "أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي "الدول العربية أنموذجاً"" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٤)، ٨٩-١٠٧،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي "الدول العربية أنموذجاً"

ارجوان يونس حسين الشيخ علي١؛ بشار احمد العراقي٢
جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المؤلف المراسل: ارجوان يونس حسين الشيخ علي ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

arjwanyounis@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢١/٩/١٤؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢١/٩/١٥؛ *القبول*:٢٠٢١/٩/٢٩؛ *النشر*: ٢٠٢٢/٦/١.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى محاولة تشخيص آلية تأثير الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي(العمق BD، الاستقرار BS ، الوصول BA)، فضلا عن بناء أنموذج كمي قادر على تحديد وتفسير طبيعة التأثيرات التي يمكن أن يمارسها الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي في البلدان العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان) للفترة ١٩٩٦-٢٠١٩، معتمدة منهجية ما يعرف بأنموذج الانحدار التجميعي (PRM) وأنموذج الأثر الثابت (FEM) وأنموذج الأثر العشوائي(REM) المستندة إلى البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data)، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح المالي يمارس تأثيراً إيجابياً في المؤشرات الثلاثة لتنمية القطاع المصرفي المتمثلة بمؤشر المطلوبات السائلة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (LL) والذي يعبر عن العمق المصرفي (BD)، ومؤشر Z- Score المعبر عن الاستقرار المصرفي (BS)، ومؤشر التركز المصرفي (نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الخمسة الأولى) (CO) والذي يعبر عن الوصول إلى الخدمات المصرفية (BA)، لذلك ينبغي تبني السياسات التحررية الداعمة للأثر الإيجابي له في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

الكلمات الرئيسة

الانفتاح المالي، القطاع المصرفي، مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

المقدمة

يؤدي القطاع المصرفي دورًا محوريًا في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي في اقتصاديات مختلف الدول، نظراً لما يقوم به من دور مهم في تعبئة المدخرات من وحدات الفائض المالي وإعادة توجيهها لوحدات العجز المالي بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، فضلاً عن تقديمه حزمة متنوعة من الأدوات المالية لتعبئة وتوسيع نطاق الادخار والاستثمار وتأمين القروض اللازمة بتنوع آجالها، وخفض تكلفة التمويل وإدارة المخاطر، وتيسير تدفق السلع والخدمات.

لقد شكل ما تقدم حافزاً لدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في دفع القطاع المصرفي باتجاه التنمية والتطور، والذي شكل الانفتاح المالي أحد أهم تلك المتغيرات، إذ يشير الإطار الاساسي للمحتوى النظري والتجريبي لما عرضه الفكر الاقتصادي والمالي، في تقييم آثار الانفتاح المالي على تطور القطاع المصرفي، إلى أن زيادة مستويات الانفتاح المالي عبر تحرير حساب رأس المال (Capital Account Openness) في البلدان التي تتسم أسواق منتجاتها بالمنافسة غير التامة، (Trabelsi& Henry,2007,1) (Cherif,2016,3 تؤدي إلى درجة أكبر من الربط بين التغيرات في أسعار الفائدة الخارجية، وأسعار الفائدة المحلية، فضلاً عن الصلة الوثيقة بين التغيرات في أجور الوساطة المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمصارف المحلية، وهو ما يخلق آثاراً إيجابية لتطور القطاع المصرفي عبر رفع قدرته على توفير حزمة متنوعة من الخدمات وبكلف متدنية، من خلال رفع مديات المنافسة المصرفية (Claessen et al.,2001,891-911)، وتعزيز القدرة على الوصول إلى قنوات التمويل الدولية (Onanuga&Onanuga, 2016, 57-68) ويؤيد (2017))Ashraf ذلك بالقول إن انخفاض معدلات الفائدة على القروض الخارجية، تدفع المصارف المحلية إلى اقتراض الأموال من المصارف الدولية ومن ثم تقديمها إلى المقترضين المحليين، مما يزيد من حجم الائتمان المصرفي. كما يمكن أن يقلل الانفتاح المالي من المخاطرة المصرفية من خلال توفير مصادر جديدة للتمويل تمكن المصارف من تنويع مقتنياتها المالية وتخصيص استثماراتها عبر أسواق متعددة وبما يرفع من مستويات تطور القطاع المصرفي (Ashraf, 2017, 6-13).

علاوة على ذلك فإن الانفتاح المالي وما يصاحبه من منافسة، ونقل للخبرات والمهارات التكنلوجية الحديثة في العمليات المصرفية، وتطوير الأطر القانونية والأساليب المحاسبية، والإشرافية بما يتلاءم مع مقتضيات التعامل مع تلك المصارف؛ يمكن أن يعمل على بلورة وتعزيز تطور القطاع المصرفي والمالي المحلي (Levine, 2001 ,688)،(Toyin&Toyin, 2016, 93-117) يدعمه في ذلك، التقييد الذي يمارسه الانفتاح المالي على وجود المؤسسات المالية غير الفعالة و/أو مجموعات المصالح المالية(Interest Groups) التي تعارض الانفتاح المالي كونه يقلص من حوافزها، ويحد من قدراتها للوقوف أمام تنمية القطاع المصرفي وتطوره، وربما يخلق لديهم في حالات معينة حافزاً باتجاه مضاد لمواقفهم السابقة (Rajan & Zingales,2003,5-10)،(Shifotoka,2014,24) (Barnor &Wiaf ,2015,80-88)

في مقابل ما تقدم، ومن حيث الأثر الضار والمناقض للانفتاح المالي في تطور القطاع المصرفي، تشكل مخاطر تدفق الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وما يصاحبها من تقلبات على المدى القصير وانتقال للصدمات، وما تخلقه من حالة عدم الاستقرار المالي وارتفاع مستويات المخاطر، عوائق تدفع بالقطاع المصرفي إلى التراجع عن تحقيق مقتضيات نمائه وتطوره،(Estrada et al,2010,1)، (Luo et al., 2016, 132-148)، إذ إن ارتفاع مستويات مخاطر الائتمان المصرفي والناتج عن تفوق التكاليف المرتبطة بارتفاع مستويات المخاطر المالية، على العوائد المرتبطة بانخفاض تكلفة الائتمان، تعد عاملا مثبطا لتوسيع مستويات الانفتاح المالي(Ashraf,2018, 434-458)

أهمية الدراسة

انطلاقا من الدور الرئيس والهام الذي يقوم به القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، ودوره في توفير الأموال اللازمة لاستثمارات القطاعين العام والخاص في معظم دول العالم ومنها البلدان النامية التي يعد قطاعها المالي مستندا إلى المصارف بشكل أساسي في تمويل الفرص الاستثمارية القائمة والجديدة، فإن الاهتمام بدراسة أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية وتطوير القطاع المصرفي، يعد الأساس الذي تستند إليه أهمية الدراسة.

مشكلة الدراسة

جسدت مشكلة الدراسة التساؤلات الآتية:

أ. هل يؤثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي؟

ب.كيف يمكن أن يؤثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي في الدول العربية للمدة ١٩٩٦-٢٠١٩؟

فرضية الدراسة

في ضوء ما طرح من أسئلة جسدت مشكلة الدراسة صيغت فرضيات الدراسة الآتية:

أ. يمارس الانفتاح المالي تأثيرات فاعلة في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

ب. للانفتاح المالي تأثير إيجابي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

اهداف الدراسة

استنادا إلى مشكلة الدراسة وفرضياتها سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. تحليل أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي وتشخيص آلياتها.

ب. استشراف أنموذج كمي قادر على تقدير وتفسير طبيعة التأثيرات التي يمكن أن يمارسها الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي في الدول العربية للمدة ١٩٩٦-٢٠١٩.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدد من المناهج العلمية فرضتها طبيعة ومشكلة الدراسة، وتتمثل في الآتي:

أ. استخدام المنهج الوصفي المستند إلى النظريات والدراسات التجريبية التي تناولت موضوع الدراسة بهدف تشخيص الانفتاح المالي المؤثر في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

ب. استخدام الأساليب القياسية الخاصة بالبيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data)، والمتمثلة بمنهجية الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) والأثر الثابت (Fixed Effect Model) والأثر العشوائي (Random Effect Model)، بهدف تقدير واختبار أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية:

تناولت الدراسة عينة من البلدان العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان)، لأنها دول تمتلك معدلات متقاربة من التطور والنمو في قطاعاتها المصرفية، وتتسم عادة بتجاوز الأهمية النسبية لقطاعاتها المصرفية على أسواقها المالية.

ب. الحدود الزمانية:

تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة (١٩٩٦-٢٠١٩) نظراً لتوافر بياناتها، فضلاً عن أنها شهدت تطورات مالية واقتصادية على الصعيد الدولي والمحلي.

أولا: الدراسات السابقة ذات العلاقة

لم تكن دراسة تنمية القطاع المصرفي بعيدة عن اهتمام الكتاب الماليين والاقتصاديين، لما يتمتع به هذا القطاع من أثر كبير ومهم على اقتصاديات العالم أجمع، فقد تم إجراء العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت لتقلبات سعر الصرف المؤثرة فيه، ومنها

١. Beji Samouel (2007) بعنوان الانفتاح المالي والتنمية المالية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: النهج المؤسسي وحساب مستويات التنمية، شملت العينة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وللمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، والتي هدفت إلى إظهار المخاطر التي قد تتعرض لها بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط جراء الانفتاح المالي، عبر استخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالنسبة لجميع مؤشرات التطور المالي، فإن الوضع الحالي للتطور القانوني والمؤسسي لا يمكن أن يضمن تحسين نشاط وكفاءة النظم المالية.

٢. دراسة Toyin & Toyin (2016) بعنوان استجابة تطوير القطاع المصرفي للانفتاح المالي والتجاري في ظل الأزمة المالية العالمية في إفريقيا، والتي سعت إلى التعرف على مدى مساهمة الانفتاح المالي والانفتاح التجاري في تطوير القطاع المصرفي في ٢٨ دولة افريقية، ومدى تأثير الأزمة المالية العالمية في ذلك، وللمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وأكدت نتائج الدراسة أن القطاع المصرفي يتطور وبشكل مستقل عن النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الطلب على التمويل في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل،

من خلال إجراء عدد من الاختبارات والمتمثلة باختبار جذر الوحدة Dickey-Fuller (ADF) من نوع Fisher، واختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي، واختبار Engle-Granger).

٣. دراسة Ashraf (2017) حول الانفتاح التجاري والمالي: التأثير على تنمية المصارف في الاقتصادات الناشئة، شملت ٣٧ دولة ناشئة (١٠ مصارف من كل دولة) للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢، والتي بحثت في تأثير الانفتاح التجاري والمالي على تنمية المصارف، وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) ومنهجية الانحدار التجميعي والأثر العشوائي، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري من خلال تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة حجم القطاع المصرفي ورفع مستويات استقراره، مقابل محدودية تأثير الانفتاح المالي في تطويره.

ثانيا: الإطار التجريبي

١. منهجية الدراسة التجريبية

في ضوء ما عرضته الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت موضوع الدراسة، ولإثبات فرضيات الدراسة الرئيسة والوصول إلى أهدافها الأساسية، وبهدف صياغة تشخيص كمي لأثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي (المتغيرات التابعة) لعينة الدول العربية والمؤلفة من (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان) تم بناء ثلاثة نماذج قياسية، اهتم الأول بأثر الانفتاح المالي والمتغيرات الضابطة (سعر الصرف، التضخم، النمو الاقتصادي)على مؤشر العمق في القطاع المصرفي، في حين اختص الثاني بأثرهم في مؤشر استقرار القطاع المصرفي، بينما عُني الثالث بأثر تلك المتغيرات في مؤشر الوصول إلى الخدمات المصرفية، وباستخدام ما يعرف بأسلوب البيانات المزدوجة المتوازنة للمدة (١٩٩٦-٢٠١٩) أصبح عدد المشاهدات (١٩٢) مشاهدة.

أ. أسلوب البيانات المزدوجة:

وهي مجموعة من المشاهدات المتكررة عند مجموعة من الوحدات في فترات زمنية متعددة، وبعبارة أخرى إنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في الوقت ذاته، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، في حين تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك تلك الوحدة خلال فترة زمنية معينة. (Al-Dabbagh, 2020, 74) (Muati& Belhawisel, 2019, 259-305)

ب. اختبار استقرارية البيانات المزدوجة:

تعد الاستقرارية شرطاً مهما وأساسياً يجب أن يتوافر في البيانات المزدوجة من أجل تقدير واختبار العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية، حيث إن فقدانها يؤدي إلى نتائج غير سليمة أو الحصول على انحدار زائف لا يمكن الاعتماد على نتائجه كونها مضللة وغير واقعية.

وقد ظهرت العديد من الاختبارات في هذا المضمار، إلا أن اكثرها شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاقتصادية والمالية هو اختبار Levin, Lin & Chu(2002) (LLC) ، لذا تم اعتماده بتطبيقه على كل متغير من متغيرات الدراسة (Al-Iraqi, 2017, 445-474) (Ali, 2021, 97-110).

ج. النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

- **أنموذج الانحدار التجميعي:** يعد من أبسط نماذج تحليل البيانات المزدوجة، حيث تكون فيه جميع معلمات الأنموذج ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وهو بذلك يهمل تأثير الزمن وتأثير اختلاف الخصائص الفردية في الأنموذج، ويتم تقدير الأنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) . (Eom et al.,2007, 571-587) (Al-Jammal, 2012, 266-285) (Ali, 2021, 97-110)
- **أنموذج الأثر الثابت:** يقصد بمصطلح الأثر الثابت بأن معلمة الأنموذج لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير عبر الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، أي الأنموذج يتعامل مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية لمجموعات الدول كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية (بين الدول داخل المجموعة) او الزمنية. ولتقدير أنموذج الأثر الثابت عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، لأنها تسمح باختلاف المقطع الثابت لكل دولة لاحتوائها على متغيرات وهمية بعدد (N-1) لتمثيل المقاطع وعدد (T-1) لتمثيل الفترات الزمنية (Al-Iraqi, 2018, 71-104) (Greene, 2003, 285) (Al-Thalabi& Zaalan, 2018, 1-24)
- **أنموذج الأثر العشوائي:** يتعامل هذا الأنموذج مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية على أنها معلمات عشوائية وليست معلمات ثابتة، مستندا إلى أن تلك الآثار هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي مساوٍ للصفر، وبتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي. كما يقوم هذا الأنموذج على افتراض عدم ارتباط الآثار العشوائية بمتغيرات الأنموذج التوضيحية.(Baltagi,2005,36) (Al-Iraqi& Al-Nuaimi, 2018, 104-121)

د. اختيار الأنموذج المناسب:

بهدف اختيار الأنموذج الأنسب من نماذج البيانات المزدوجة يتم اجراء اختبارين احصائيين، ويكون الاختيار عبر مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم استخدام اختبارFisher للمفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج الأثر الثابت في التقدير. فإذا أشارات النتائج إلى أفضلية أنموذج الانحدار التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة، أما في حال أشارت النتائج إلى أفضلية أنموذج الأثر الثابت، ننتقل إلى المرحلة الثانية ونقارن بين أنموذج التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار Hausman (Abdali, 2010, 3-52) (Baltagi,2005,13)

٢. مصادر البيانات

بهدف تجنب اختلاف البيانات وتباينها تم الاستناد إلى قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية (Global Financial Development Database) الصادرة عن البنك الدولي (World Bank). وقاعدة بيانات الاقتصاد العالمي (The Global Economy) للوصول إلى بيانات مؤشرات المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات تنمية القطاع المصرفي (العمق، الاستقرار، الكفاءة)، في حين تم الاعتماد على بوابة التنمية العربية للحصول على بيانات مؤشر الوصول.

٣. متغيرات الأنموذج:

أ.**المتغيرات التابعة (المعتمدة):** تتضمن المتغيرات المعتمدة او التابعة ثلاثة مؤشرات مالية، والتي عدت الاكثر استخداما وشيوعاً في البحوث والدراسات التجريبية، والمتمثلة بالعمق والاستقرار والوصول وكما يأتي:

١. المطلوبات السائلة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (LL):

يعد هذا المؤشر أكثر المقاييس شيوعا واستخداما للتعبير عن عمق القطاع المصرفي. فارتفاع معدلاته عادة ما يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات طويلة، وهو ما يرفع من امكاناتها على الاستثمار وتقديم القروض طويلة الأجل، وهو ما يقود إلى رفع مستويات تنمية القطاع المصرفي (Donia,2012, 2) (Khalaf, 2011, 179-194)

٢. مؤشر Z- Score:

هو مقياس رئيس للتعبير عن حالة الاستقرار المالي التي يتمتع به القطاع المصرفي، ويمتاز بقدرته على قياس المخاطر والتقاط احتمالية تعثر القطاع المصرفي (احتمالية التخلف عن السداد) (Lepetit& Donia, 2012,17 Strobel,2013,73–87)، إذ كلما ارتفعت قيمة المؤشر زاد الاستقرار المصرفي والعكس صحيح عند تراجع قيم المؤشر واقترابها من الواحد الصحيح وصولا للصفر أو السالب يصبح المصرف في حالة عدم الاستقرار.(Al-Khazraji& Al-Araji, 2020, 323-344)

٣. مؤشر التركز المصرفي (نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الخمسة الأولى) (CO):

تعد هذه النسبة من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن الوصول إلى الخدمات المالية، فارتفاعها إنما يعكس حيازة عدد قليل من المؤسسات المالية لنسبة عالية من موارد القطاع المصرفي، بما يؤثر سلبا على المنافسة، وتنوع وربحية الخدمات المالية، وأخيراً ضيق شريحة الزبائن المستفيدين من تلك الخدمات بما يصب في تقويض تنمية القطاع المصرفي (Bara et al,. 2017, 151) (The Arab Monetary Fund, 2020, 7)

ب. المتغيرات المستقلة (التوضيحية): لتوضيح أثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي تجريبيا، واستناداً إلى الطروحات النظرية والدراسات الاقتصادية والمالية التي حاولت تأطير ذلك، تم اعتماد متغير:

١. **الانفتاح المالي (FDI):** تم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الانفتاح المالي.

أضيف إليه متغيران اقتصاديان ضابطان تعدهما الدراسات الاقتصادية والمالية من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة المؤثرة في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي بصورة مستقلة من جانب، ومن خلال تأثيرهما على امكانية استجابة مؤشرات تنمية القطاع المصرفي للتغيرات الحاصلة في الانفتاح المالي من جانب آخر، وهما:

٢. **سعر الصرف (EX):** اعتمد سعر الصرف الرسمي كمؤشر معبر عن سعر الصرف بعده المقياس الأكثر شمولا واستخداما من قبل غالبية الدراسات الاقتصادية والمالية، الذي من المتوقع ووفقاً للعديد من الدراسات

التجريبية أن يمارس تأثيراً إيجابياً في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي (Frommel& Midilic, 2016, 426-452)

٣. **التضخم (INF):** بهدف التعبير عن التضخم تم استخدام معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. الذي جاءت معظم الدراسات التجريبية لتؤكد آثاره السلبية الضارة على تنمية القطاع المصرفي وتطوره. (Donia ،2012) (410-417 ،2015 ،Nouaili et al) (Gezae ،2015،44)

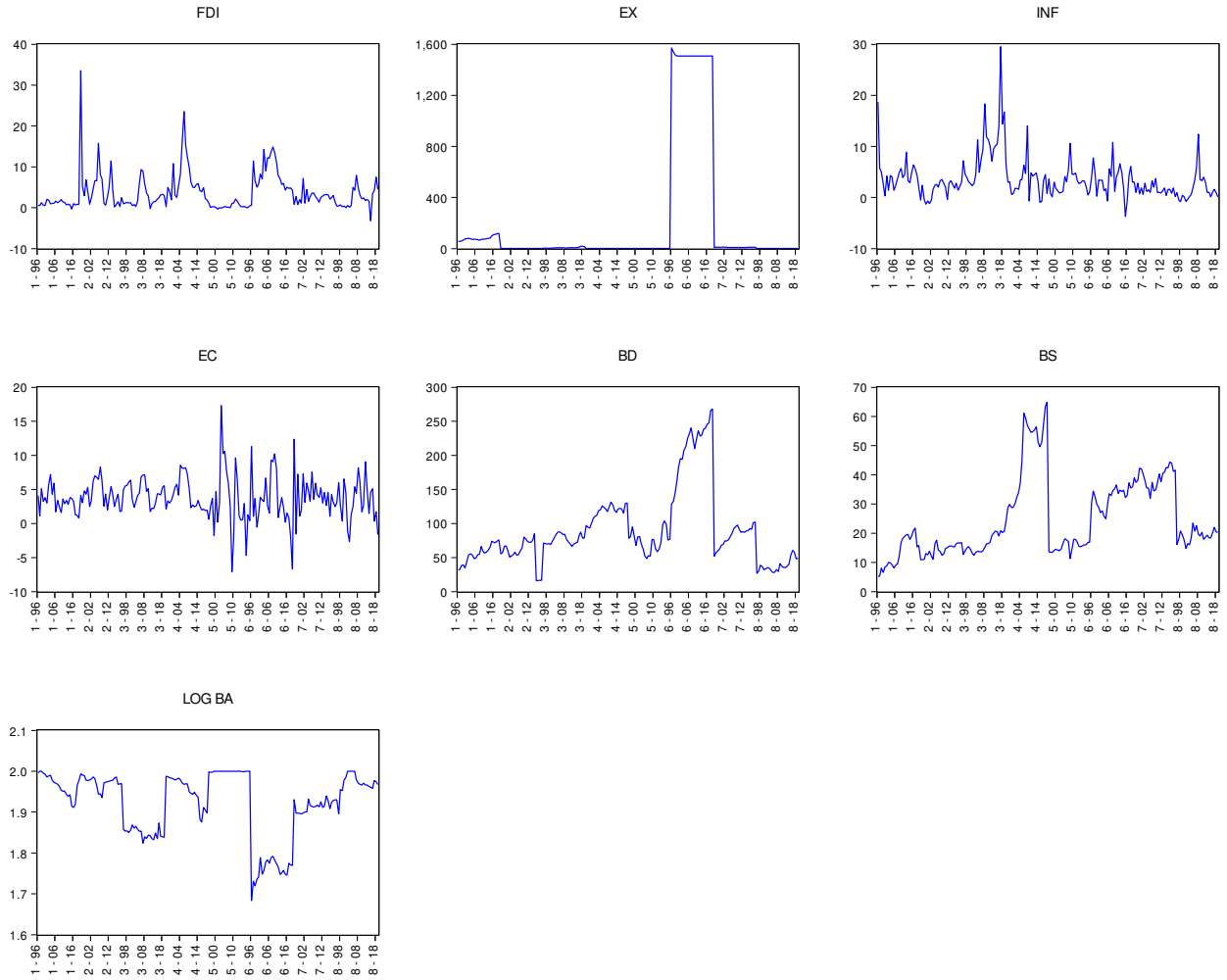
٤. **النمو الاقتصادي (EC):** من أجل التعبير عن النمو الاقتصادي تم الاستعانة بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي أكدت العديد من الدراسات التجريبية على أثره الإيجابي في تنمية القطاع المصرفي. (Bui, 2020, 1-10) (Ho, 2013, 519-532)

وفقاً لما تقدم يمكن صياغة نماذج التقدير على شكل ثلاث دوال رياضية يُستند اليها في بناء ثلاث معادلات قياسية، تختلف في متغيراتها المعتمدة وتتماثل في متغيراتها المستقلة، حيث تعكس المعادلة الأولى أثر الانفتاح المالي، وسعر الصرف، والتضخم، والنمو الاقتصادي في مؤشر العمق المصرفي (BD). في حين تبنى المعادلة الثانية لتبين أثر المتغيرات المستقلة السابقة في مؤشر الاستقرار المصرفي (BS)، أما المعادلة الثالثة فتبنى لتبين أثر المتغيرات نفسها في مؤشر الوصول المصرفي (BA)، وكما يأتي:

$$BD = F\ (FDI, EXG, INF, EC) \ldots\ldots\ldots (1)$$
$$BS = F\ (FDI, EXG, INF, EC) \ldots\ldots\ldots (2)$$
$$BA = F\ (FDI, EXG, INF, EC) \ldots\ldots\ldots (3)$$
$$BD = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 EXG + \beta_3 INF + \beta_4 EC + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (1)$$
$$BS = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 EXG + \beta_3 INF + \beta_4 EC + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (2)$$
$$BA = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 EXG + \beta_3 INF + \beta_4 EC + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots (3)$$

٤. تقدير النماذج وتحليل النتائج

للوصول إلى نتائج وتقديرات لأثر الانفتاح المالي في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي في البلدان العربية للمدة (١٩٩٦–٢٠١٩) تتمتع بكون قيمها غير زائفة أو مضللة عبر التأكد من استقرار البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي عكستها الرسوم البيانية في الشكل (١)، والمدعومة بنتائج اختبار Levin-Lin-Chu التي أدرجت في الجدول (١)، والتي أكدت عدم استقرارية متغيرات الدراسة إلا عند الفرق الأول، باستثناء (الانفتاح المالي FDI، والتضخمINF) حيث اثبتوا استقرارهم عند المستوى.



الشكل (١)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

الجدول (١): نتائج اختبار Levin-Lin-Chu,2002 لاستقراريه بيانات الـ Panel Data لمتغيرات الدراسة

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
FDI Prob.	-4.3029 0.0000	-4.25718 0.0000	-2.03805 0.0208			
EX Prob.	1.29006 0.9015	1.15602 0.8762	1.02214 0.8466	-7.77251 0.0000	-6.71685 0.0000	-4.91947 0.0000
INF Prob.	-3.5562 0.0002	-7.74860 0.0000	-7.30426 0.0000			

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
EC Prob.	-2.6765 0.0037	-1.05075 0.1467	-0.28514 0.3878	-16.3844 0.0000	-11.7333 0.0000	-8.42541 0.0000
BD Prob.	3.32852 0.9996	-2.33489 0.0098	-0.86735 0.1929	-10.4180 0.0000	-9.15625 0.0000	-6.78620 0.0000
BS Prob.	2.10524 0.9824	-1.23697 0.1080	-1.05620 0.1454	-11.8408 0.0000	-9.78159 0.0000	-8.45657 0.0000
Log BA Prob.	0.45224 0.6745	-1.09543 0.1367	-2.52452 0.0058	-14.0900 0.0000	-10.9811 0.0000	-7.86289 0.0000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

بناءً على ما تقدم من معطيات، وباعتماد نتائج اختبار Chow-Test (١٩٦٠) التي عرضت في الجدول (٢)، تبين قبول فرضية العدم وعد أنموذج الأثر الثابت (FEM) أكثر ملاءمة وأفضلية مقارنة بأنموذج الانحدار التجميعي (PRM) في تحليل البيانات المزدوجة (Panel Data) في النماذج الثلاثة.

جدول (٢): اختبار Chow-Test للنماذج الثلاثة

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
اختبار Chow-Test لأنموذج العمق المصرفي (BD)			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	38.982747	(7,180)	0.0000
Cross-section Chi-square	177.152378	7	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الاستقرار المصرفي (BS)			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	114.209663	(7,182)	0.0000
Cross-section Chi-square	323.528133	7	0.0000
اختبار **Chow-Test** لأنموذج الوصول المصرفي **(BA)**			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	124.824817	(7,182)	0.0000
Cross-section Chi-square	337.540315	7	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

وباعتماد اختبار Hausman للمفاضلة بين نتائج التقدير المستندة إلى أنموذج (FEM) مع نتائج أنموذج (REM) للنماذج الاربعة، والمثبتة نتائجه في الجدول (٣)، تبين قبول الفرضية البديلة والتي تعكس اتساق النتائج المقدرة وفقا لمنهجية (REM) في نماذج الدراسة، باستثناء أنموذج الاستقرار، إذ تم تبني فرضية العدم واعتماد النتائج المقدرة وفقا لمنهجية (FEM) فيه.

الجدول (٣): اختبار Hausman للنماذج الثلاثة

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects			
اختبار Hausman لأنموذج العمق المصرفي (BD)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	5.439572	4	0.2451
اختبار Hausman لأنموذج الاستقرار المصرفي (BS)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	8.794516	2	0.0123
اختبار Hausman لأنموذج الوصول المصرفي (BA)			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	4.656078	4	0.3244

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

بناء على ما تقدم من معطيات وما سبق من اختبارات للعديد من النماذج في تقدير أثر الانفتاح المالي (FDI) والمتغيرات الضابطة (سعر الصرف EX، والتضخم INF، والنمو الاقتصادي EC) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي المعبر عنها في الأنموذج الأول بالمطلوبات السائلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(LL) ، وفي الأنموذج الثاني بـZ-Score ، وفي الأنموذج الثالث بمؤشر التركز المصرفي (نسبة الموجودات المصرفية التي تحتفظ بها المصارف الخمسة الأولى) (CO)، والمدرجة نتائجها في الجدول (٤)

الجدول (٤): أثر الانفتاح المالي والمتغيرات الضابطة في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي

Method: Panel least squares (Cross-section random effects) Sample: 1996 2019 Periods included: 24 Cross-sections included:8 Total panel (balanced) observations: 192				
الأنموذج الأول **أثر الانفتاح المالي والمتغيرات الضابطة في العمق المصرفي (BD)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	2.107983	0.505292	4.171812	0.0000
EX	0.086350	0.004443	19.43382	0.0000
EC	-1.469054	0.687149	-2.137896	0.0338
C	69.44873	3.458333	20.08156	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.744611	F-statistic		182.7111
Adjusted R-	0.740536	Prob. (F-statistic)		0.000000

squared				
Durbin-Watson stat	0.177499			
الأنموذج الثاني **أثر الانفتاح المالي والمتغيرات الضابطة في الاستقرار المصرفي (BS)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.209289	0.109573	1.910036	0.0577
EX	0.135016	0.048629	2.776471	0.0061
C	-3.429188	9.829068	-0.348882	0.7276
Weighted Statistics				
R-squared	0.837541	F-statistic		104.2540
Adjusted R-squared	0.829508	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.20349			
الأنموذج الثالث **أثر الانفتاح المالي والمتغيرات الضابطة في الوصول المصرفي (BA)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Log FDI	0.023158	0.010213	2.267529	0.0245
Log EX	-0.050703	0.018294	-2.771554	0.0062
C	1.936742	0.014514	133.4437	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.932863	F-statistic		280.9859
Adjusted R-squared	0.929543	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.481600			

يمكن ملاحظة ما يأتي:

١. أظهرت النماذج الثلاثة لمؤشرات تنمية القطاع المصرفي (BD, BS, BA) وجود تأثير معنوي إيجابي لمتغير الانفتاح المالي، بمعاملات (2.107983)، (0.209289) لكل من العمق والاستقرار المصرفي على التوالي، ومعامل مرونة (0.023158) للوصول المصرفي، وهو ما جاء متوافقا مع النظرية الاقتصادية والتي أكدت على قدرة الانفتاح المالي على تنمية القطاع المصرفي.

٢. أظهر سعر الصرف تأثيره المعنوي في النماذج الثلاثة لتنمية القطاع المصرفي. إذ توافق أثره الإيجابي في مؤشر كل من (العمق، والاستقرار المصرفي) مع النظرية الاقتصادية وبمعاملات بلغت (0.086350)، (0.135016) على التوالي، مقابل أثره السلبي في مؤشر الوصول المصرفي والذي جاء مناقضاً للنظرية الاقتصادية وبمعامل مرونة (0.050703)، إذ إن ارتفاع سعر الصرف سيقود الأفراد إلى سحب ودائعهم من المصارف لأغراض المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، (Keshtgar, 2020, 39-56) بما يولد آثاراً

سلبية على الميزانية، والناجم عن نقص السيولة، وتزايد الحالة الضبابية بما يصعب التنبؤ بهامش الربح الإجمالي، والقيمة الحقيقية للموجودات والمطلوبات والدخل والتكاليف المرتبطة بها (Babazadeh& Farrokhnejad, 2012, 70-77)، وبالتالي الحد من تنمية وتطوير القطاع المصرفي.

٣. جاء الأثر السلبي للنمو الاقتصادي في مؤشر العمق المصرفي مناقضاً للنظرية الاقتصادية وبمعامل (3.155013)، وربما يعود ذلك إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وما يحدثه من أثر سلبي في تنمية القطاع المصرفي، يعود إلى تدني البنى التحتية ومستويات الثقافة المالية والتي تجعل البيئة الاقتصادية غير داعمة للتأثير الايجابي له، فتحقيق النمو الاقتصادي ينبغي أن يتوافق مع رفع معدلات الاستثمار المرتبطة إيجاباً بتطور وتنمية القطاع المصرفي. (Touny, 2014, 139-156) (Benyah, 2010,19)

٤. فشل متغير التضخم في إثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاثة لمؤشرات تنمية القطاع المصرفي (BD, BS, BA)، كما فشل النمو الاقتصادي في اثبات معنويته في أنموذجي (الاستقرار، والوصول المصرفي)، وربما يعود كل ذلك إلى الطبيعة الخاصة بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية للبلدان العربية مقارنة ببلدان العالم الأخرى، حيث تؤدي مثل هكذا عوامل عشوائية غير قابلة للقياس إلى فقدان بعض المتغيرات الاقتصادية تأثيرها المعنوي الذي من المقرر وبحسب المنطق الاقتصادي أن تمارسه في تنمية القطاع المصرفي.

٥. أسهم التغير في الانفتاح المالي والمتغيرات الضابطة بتفسير ما مقداره، 82.9508%, 92.9543% 74.0536%,على التوالي من التغيرات في الحاصلة في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

ثالثا. الخاتمة

شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره واصلاحه إلا أنه مازال يواجه عدداً من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي، الأمر الذي استدعى دراسة وتشخيص أثر الانفتاح المالي المؤثر في تنمية القطاع المصرفي والتي شكلت الهدف الرئيس الذي سعت الدراسة إلى تحقيقه، مستخدمة ثلاثة مؤشرات لتنمية القطاع المصرفي في البلدان العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان) وللمدة (١٩٩٦-٢٠١٩)، كنماذج لأثبات ذلك، وباستخدام منهجية البيانات المزدوجة المتوازنة لكل أنموذج من النماذج الثلاثة تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات والمتمثلة بالآتي :

١. الاستنتاجات

أ. يعد الانفتاح المالي أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي، حيث أظهرت النتائج معنوية تأثيره في المؤشرات الثلاثة لتنمية القطاع المصرفي.

ب. مثل سعر الصرف المرآة التي عكست مستوى تعامل القطاع المصرفي وانفتاحه على العالم الخارجي بعده أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصادات العالم، إلا أن عدم استقراره انعكس في تباين تأثيره على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي.

ت. لم يكن (للتضخم، والنمو الاقتصادي) دور كبير في التأثير على تنمية القطاع المصرفي، إذ لم يظهر التضخم تأثيرا معنوياً في النماذج الثلاثة، مقابل تأثير النمو الاقتصادي السلبي في أنموذج العمق المصرفي، وعدم معنويته في أنموذجي (الاستقرار، والوصول المصرفي).

٢. المقترحات

أ. العمل على تبني السياسات التحررية الداعمة للأثر الايجابي للانفتاح المالي في تنمية القطاع المصرفي، من خلال توفير البيئة المناسبة له، فضلاً عن جذب وتشجيع المستثمرين الأجانب عبر منحهم حوافز كالامتيازات الجمركية والإعفاءات الضريبية، بما يعزز الأثر الإيجابي لتزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع المصرفي.

ب. وضع إستراتيجية محددة للتحسين التدريجي لسعر الصرف وبما يضمن استقراره تجاه الدولار الامريكي في البلدان عينة الدراسة، بما يعزز وجود بيئة داعمة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي وحسن سيره نحو تحقيق مقتضيات تنميته وتطوره.

ب. استهداف التضخم والمحافظة على مستويات متدنية منه والتي تدعم وتحفز وعلى المدى الطويل من النشاط الاقتصادي عامة والقطاع المصرفي خاصة.

ت. وضع برامج الإصلاح الاقتصادي التي من أولوياتها تعزيز الدور الإيجابي للنمو الاقتصادي، من خلال تطوير البنى التحتية والعمل على استحداث وسائل وآليات تلبي رغبات المتعاملين، فضلاً عن تبني البرامج الداعمة لنشر الوعي المالي ورفع مستويات التثقيف المالي، وبما يسهم في حثّ الأفراد وتحفيزهم نحو التعامل مع القطاع المصرفي.

References

Abdali, Abed bin Abed, 2010, Determinants of intra-trade in Islamic countries using the panel analysis method ,Islamic economic studies ,Saudi Arabia, 1 (16): 3-52.

Al-Dabbagh, Nawar Kanaan, 2020 ,Measuring the impact of some financial and qualitative variables on the financial sector, an analytical study of the countries of the Gulf Cooperation Council for the period 2005-2017, Master's thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics, Iraq.

Ali, Emad Eddin Ibrahim, 2021 ,Using Time Series Models (Data Panel) In Determining the Most Important Factors of Economic Growth in the Arab Countries, *The Arab Journal of Management*, 2(43), 97-110.

Al-Iraqi, Bashar ,2017 ,The impact of fluctuations in money supply on stock prices :Developing a model for the capital markets in the Gulf

Cooperation Council countries ,*The Arab Journal of Administrative Sciences*, 3(24),445-474.

Al-Iraqi Basher, 2018, factors specified for returns Version cash in a Countries Arabic *magazine development and Economic Policies*, 1(20): 71-104.

Al-Iraqi ,Bashar Ahmed, Al-Nuaimi, Zahra Ahmed ,2018 ,Financial Inclusion and its Impact on Enhancing Financial Stability in Arab Countries, Cihan University - Erbil Scientific Journal, 2: 104-121.

Al-Jammal, Zakaria Yahya, 2012 ,Model Selection in Fixed and Random Longitudinal Data Models ,*Iraqi Journal of Statistical Sciences,*21: 266-285.

Al-Khazraji, Soraya Abdel Rahim Ali, Al-Araji, Sabyan Tariq Saeed, 2020, Economic Measurement of the Impact of Financial Inclusion on Banking Stability in Iraq ,*Journal of Economic and Administrative Sciences,*26(119): 323-344.

Al-Thalabi, Sahera Hussein Zain, Zaalan, Raysan Abdel-Imam, 2018, the impact of exports on the economic growth of the Gulf Cooperation Council countries for the period (1990-2014) - an empirical study ,*Journal of Administrative and Economic Sciences*: 1-29.

Ashraf, Badar Nadeem, 2017, Trade and financial openness: impact on bank development of emerging economies, *Research in International Business and Finance*: 1-64.

Ashraf, Badar Nadeem, 2018, Do trade and financial openness matter for financial development? Bank-level evidence from emerging market economies, Research in International Business and Finance,44: 434-458.

Attia, Mahdi, 2008, The Impact of Interest Rate Changes on Banking Activity, An Applied Study in Rafidain Bank for the Years (1997-2002) ,*Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 10(2): 132-145.

Babazadeh, Mohammad, Farrokhnejad, Farshid, 2012, Effects of Short-run and Long-run Changes in Foreign Exchange Rates on Banks' Profit, *International Journal of Business and Management*, 7(17): 70-77.

Baltagi, Badi H, 2005, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed, John Wiley & Sons, Ltd, USA.

Bara, Alex, le Roux, Pierre Mugano, Gift, 2017, Bank concentration, country income and financial development in Sadc, *Southern African Business Review*, 21: 150-176.

Barnor, Charles & Wiafe, Emmanuel A.,2015, Financial Sector Openness and Stock Market Development in Ghana, *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(24): 80-88.

Benyah, Francella Ewurama Ketsina, 2010, The Determinants of Financial Development: A Focus on African Countries, Master Thesis in Economics, Jonkoping University.

Bui, Toan Ngoc, 2020, How Does the Relationship Between Economic Growth and Bank Efficiency? Evidence From Asean Countries, *International Transaction Journal of Engineering, Management, & Applied Sciences & Technologies*, 11(7): 1-10.

Claessens, Stijn, Demirgüc-Kunt, Asli, & Huizinga, Harry, 2001. 'How does foreign entry affect domestic banking markets?' *Journal of Banking and Finance*, 25:891–911.

Donia, Lamia, 2012, Determinants of Banking Sector Development in emerging economies: panel estimation, Master Thesis, School of Business, The American University in Cairo.

Duran, Tunakan & Duran, Bengü, 2017, the effects of macroeconomic factors on Banking Sector total deposits: evidencing turkey, *The Journal of International Social Research*,10(51):908-919.

Eom, Tae Ho, Lee, Sock Hwan, Xu, Hua,2007, Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices, Ganesan, 571-587.

Estrada, Gemma &etal,2010, Financial Development and Economic Growth in Developing Asia, Asian Development Bank, WPS112898, Philippines.

Frommel, Michael, Midilic, Murat, 2016, The Role of the Real Exchange Rate in Credit Growth in Central and Eastern European Countries: A Bank-Level Analysis, *Finance a ever-Czech Journal of Economics and Finance*, 66(5), 426-452.

Gezae, Abreha, 2015, Determinants of Banking Sector Development in Ethiopia, Master Thesis, Addis Ababa University, Ethiopia

Greene, William H., 2002, Econometric Analysis, 5th ed, New York University.

Henry, Peter B., 2007, Capital account liberalization: theory, evidence, and speculation, *Journal of Economic Literature*, 45(4):887–935.

Ho, SY,2013, Banking Sector Development and Economic Growth In Hong Kong: An Empirical Investigation, International Business & Economics *Research Journal*, 12(5): 519-532.

Keshtgar, Nafiseh, Pahlavani, Mosayeb, Mirjalili, Seyed Hossein, 2020, The Impact of Exchange Rate volatility on Banking Performance (case of Iran), *International Journal of Business and Development Studies*, 12(1): 39-56.

Khalaf, Ammar Hamad, 2011 ,Measuring the Impact of the Development of the Banking System on Economic Growth in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, 17 (64), 179-194.

Lepetit, Laetitia, Strobel, Frank, 2013, Bank insolvency risk and time-varying Z-score measures, *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, 25: 73–87.

Levine, Ross,2001, International Financial Liberalization and Economic Growth, 9(4) : 688-702.

Luo, Yun, Tanna, Sailesh, De Vita, Glauco, 2016, Financial openness, risk and bank efficiency: Cross-country evidence, *Journal of Financial Stability*, 24(C): 132-148.

Muati, Safa Abdullah ,Belhawisel ,Mohamed Ahmed Salem, 2019, Using panel data analysis in modeling the relationship of fluctuations in foreign trade variables to economic growth in Yemen for the period (2006-2013) ,*Al Rayan Journal for Humanities and Applied Sciences,*1(2), 259-305.

Ojeaga, Paul, Ojeaga, Daniel, Odejimi, Deborah O., 2013, The Impact of Interest Rate on Bank Deposits Evidence from the Nigerian Banking Sector, MPRA Paper, 53238.

Omar, Riyadh Raouf, Hammoud Anis Awwad, 2008, analyzing and measuring the impact of the interest rate and other variables on the efficiency of banking performance, Al-Rasheed Bank, an applied case ,*Journal of Baghdad College of Economic Sciences*,16, 93-108.

Onanuga, Abayomi Toyin & Onanuga, Olaronke Toyin, 2016, Do Financial and Trade Openness Lead to Financial Sector Development in Nigeria, *Zagreb International Review of Economics & Business*, 19(2): 57-68.

Rajan, Raghuram.G. & Zingales, Luigi, 2003. The great reversals: the politics of financial development in the twentieth century, *Journal of Financial Economics*, 69(1):5−50.

The Arab Monetary Fund, 2020, the impact of concentration in the banking sector on financial stability) the experience of the Hashemite (Kingdom of Jordan).

Touny, Mahmoud Abdelaziz, 2014, Macroeconomic Determinants of Banking Sector Development: A Comparison Study between Egypt and Saudi Arabia, Advances in Management & Applied Economics, 4(3): 139-156.

Toyin, Onanuga Olaronke & Toyin, Onanuga Abayomi, 2016, *The Response of Banking Sector Development to Financial and Trade Openness in the presence of Global Financial Crisis in Africa, The Botswana Journal of Economics*, 14(1): 93-117.

Trabelsi, Mohamed &Cherif, Mondher,2016, capital account Liberalization and Financial deepening: dose the private sector matter, Working Paper No. 980, The Economic Research Forum. Egypt.

Rajan, Raghuram.G. & Zingales, Luigi, 2003. The great reversals: the politics of financial development in the twentieth century, *Journal of Financial Economics*, 69(1):5−50.

Shifotoka, Maria Ndapewa, 2014, An Analysis of Macroeconomic Determinants of Banking Sector Development in Namibia, Master Thesis, The University of N